جواز ملاحظة العطف بعد ربط المعلل وجعلها نكتة واحدة
مبني على ملاحظة العطف قبل الربط الا ان يكون الواو بمعنى
حرف التفسير فلا عطف قوله مثل التشويق الخ قيل يشترط
ذلك بان يكون في المسند المقدم طول كما صرح التفتازاني
في شرح التلخيص بهذه العبارة اقول لعله مبني على حمل
كلام التفتازاني على الفرد الكامل اذ للتشويق مراتب متفاوتة
فيجوز حصوله اذا نابها بمطلق التقديم او على ان في هذا المسند
طول باعتبار التعلق المحذوف وباعتبار لام الاختصاص او
على ان يعم الطول اعم مما في حكمه او التشويق لا يختص بالطول
بل يحصل بمجرد دلالة المسند المقدم على ما يشوقه بوجه ما
ولما كان المسند مشتملا على لام الاختصاص دل على ان
المسند اليه المتأخر مما يختص به تعالى وينبغي ان يثبت له
وبذلك يحصل التشويق ويعضده طريق الاستغراب قوله
وصنعة الاستغراب اذ المعتاد هو التأخير معنى الغيبة ففيه
استغراب من وجهين وفي قولنا الحمد لك وله الحمد استغراب
من وجه وانت تعلم ما في هذه النكتة لانها صنعة بديعية
لا يعلل بها خواص الكلام في باب البلاغة بل اللائق ان يعلل
تلك الصناعات بما يناسب المقام ولذا اوجبوا الالتفات
فائدتين عامة وخاصة تناسب المقام فغائدة الاستغراب
هاهنا اظهار له عند مشاهدة المحبوب او ابهام انه
لا يزول عن الخاطر قوله ان الحمد كالنسبة اي كالاعراض
النسبية المتحققة بين الحامد والمحمود كما سيصرح فيتأخر عنهما
اي عن ذاتهما وان تقدم عليهما من حيث كونهما حامدا ومحمودا
لما عرفت ان الحامدية والمحمودية حاصلتان بالمعنى المصدري
والمقصود ها هنا تقدم ذاتهما عليه لا من هذه الحيثية لان
قوله لك انما يدل على ذات المحمود والحيثية انما تستفاد
بعد تمام الحمد قوله مقدم عليه بالطبع الى آخر قيل لعل

هذا

فهذا مبني على مذهبه من قاعدة خلق الاعمال والا فالمحمود مؤثر
في محامد العباد له تعالى وقد اشترط في التقدم الطبيعي عدم
تاثير المتقدم في المتأخر واجيب عنه بان المحشي ههنا اراد
بالتقدم الطبيعي المعنى الاعم الشامل له وللتقدم بالعلية وذلك
المعنى الاعم هو تقدم المحتاج اليه على المحتاج سواء كان مؤثرا
فيه اولا كما استعمله الشيخ في ذلك المعنى الاعم ولا حاجة اليه
لان التاثير المعتبر في التقدم بالعلية هو التاثير بطريق
الايجاب كما هو المشهور عند الجمهور فالتاثير المنفي في مفهوم
التقدم الطبيعي ايضا ذلك لاطلاق التاثير والادلة تنحصر
التقدم في الخمسة اللهم الا ان يدرج في التقدم بالعلية
على ما ذهب اليه صاحب المحاكمات حيث جعل المتقدم بالعلية
هو الفاعل المؤثر مستقلا كان بالتاثير اولا وما يتوهم من ان
التاثير المعتبر في التقدم بالعلية لو حمل على التاثير بالايجاب
لزم ان لا يتحقق المتقدم بالعلية عند المتكلمين فاسد لان
تقدم الواجب تعالى على صفاته الذاتية وتعلق قدرته
وارادته على المقدور والمراد بالعلية عندهم وذلك لا يقدح
في كونه فاعلا مختارا في افعاله اذ تعلق القدرة والارادة
غير واجب عليه تعالى وان وجب الخلق بعد تعلقهما والى مثله
اشار الرئيس المحقق في شرح المواقف نعم يجب حمل التقدم
الطبيعي في كلام المحشي على ذلك المعنى الاعم لان تقدم المحمود
بالطبع بالمعنى الاخص انما يتم في محامد العباد له تعالى لا في محامده
تعالى لذاته بقلمه القديم اذ الكلام من الصفات الذاتية
اللازمة للذات عند الاشاعرة وحينئذ لا يرد على المحشي
ايضا ان ما صل كلام الشارح مطلق التقدم الشامل
للطبيعي والتقدم بالعلية لا الاول فقط اذ النسبة لا يجب
ان تكون متاخرة بالطبع بالمعنى الاخص كالتقدم الذاتي

قوله اظهار الخ لعل
الوجه التعبير كانه تغير
ونسي الجواب وتامل